دراسة تحليلية وتقييمية لدور السياسة الاستخراجية في مكافحة الفقر في الصين خلال الفترة (2017/2000)

An Analytical and Evaluation Study of the Role of Extractive Policy in Combating Poverty in China during the Period (2000/2017)

د. حاجي فطيمة، جامعة برج بوعريريج،الجزائر، hadjifatima34@gmail.com
حاجي عبد الحليم، جامعة برج بوعريريج،الجزائر، hadjihalim6@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2018/07/10 **تاريخ القبول:** 2019/02/23 **تاريخ النشر:** 2019/06/02

ملخص: هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور السياسة الاستخراجية الصينية في القضاء على الفقر، باعتبار أن الصين من بين اكبر الدول في العالم التي عانت من معضلة الفقر ، ولم تدخر جهدا في مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ سياسات عامة، ومن بينها السياسات العامة الاستخراجية ، ولتحقيق أهداف الدراسة فإنه تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، وهو أسلوب يرتكز على توصيف دقيق للظواهر الاقتصادية المختلفة، ومن ثم تحليلها وتضمينها الدلالات المستخلصة مما يهيئ الفرصة لتتبع آثار السياسة الاستخراجية المتبعة في الصين للتقليل من نسبة الفقر. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن هذه السياسة حققت نتائج مقبولة في مجال مكافحة الفقر في الصين خلال الفترة 2000-2017.

الكلمات المفتاحية : الفقر؛ الصين ؛ سياسة استخراجية ؛

تصنيف JEL : I32 ،B2.

Abstract: The aim of this study is to identify the role of China's extractive policy in eradicating poverty, as China is one of the largest countries in the world that has suffered from poverty, and has spared no effort to combat this phenomenon through the implementation of public policies, In order to achieve the objectives of the study, it was based on the analytical descriptive method, which is based on accurate description of the various economic phenomena, and then analyzed and included in the indicators derived, which provides the opportunity to trace the effects of extractive policy in China to reduce poverty. The study reached several results, the most important of which was that this policy achieved acceptable results in the fight against poverty in China

keyword: Extractive policy, Poverty, China
JEL classification code : B2 ،I32.

المؤلف المرسل: حاجي فطيمة، الإيميل: hadjifatima34@gmail.com

1. مقدمة:

تعتبر قضية الفقر من أكبر التحديات التي تواجه العالم اليوم، مما جعل مكافحته والحد منه أحد المهام الأساسية للحكومات من خلال صنع سياسات عامة متعددة ومتنوعة، تتباين نتائجها بتباين البيئات التي تحيط بصانع القرار وبمداخلاتها، وعملياتها الرئيسية ومخرجاتها، ومراجعتها وتنفيذها، هذا التباين هو الذي يبرز تعدد تجارب الدول في مكافحة ظاهرة الفقر، وتعتبر الصين من الدول التي عانت من هذه المعضلة لمدة زمنية طويلة، ولم تدخر جهدا في مكافحة هذه الظاهرة من خلال تنفيذ سياسات عامة، خلال الفترة من 2000 إلى2017.

ولقد حققت الصين نجاحاً اقتصاديا نقلها من بؤر الفقر والحرمان، إلى مصاف الدول الثرية، منتهجة سياسة براغماتية تؤمن بأن النجاح هو معيار قياس المنهج وفعاليته، وبالرغم مما أتاحه هذا الثراء من ارتفاع الدخل وتحسن مستوى المعيشة، وزيادة الإنفاق على التعليم والصحة وتهيئة بيئة مناسبة للنمو المستدام، ومعالجة انعدام المساواة وتحقيق عدالة أكبر في توزيع الثروة، وتحسين البنى التحتية الاجتماعية وشبكات الضمان الاجتماعي، وتحويل التركيز من الاستثمار إلى الاستهلاك، ومن تنمية المناطق الحضرية إلى تنمية المناطق الريفية والداخلية لا تزال الصين تواجه العديد من التحديات أمام تحقيق المزيد من الحد من ما تبقى من الفقر.

1.1. مشكلة الدراسة:

انتهج صانع القرار الصيني سياسات عامة متعددة الجوانب والمستويات في مواجهة ظاهرة الفقر، وهذا منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية إلى 2018، فقد كانت تلك السياسات

والمتمثلة في كل من السياسات العامة الاستخراجية والسياسات العامة التوزيعية، والسياسات العامة التنظيمية، ويمكن تحقيق الغرض من هذه الدراسة عن طريق الإجابة عن الإشكالية التالية: **ما دور السياسة الاستخراجية في مكافحة الفقر في الصين خلال الفترة 2000-2017؟**

للإجابة على التساؤل الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما المقصود بالفقر، وما مفهوم السياسات الاستخراجية؟

- ما حجم مشكلة الفقر في الصين؟.

- ماهي أهم البرامج والسياسات المنتهجة في إطار السياسية الاستخراجية في مكافحة الفقر في الصين؟.

- كيف ساهمت السياسة الاستخراجية في مكافحة الفقر في الصين خلال الفترة 2000-2017؟

1. 2. أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على مدى مساهمة السياسة الاستخراجية في القضاء على الفقر في الصين خلال الفترة 2000-2017، من خلال:

*محاولة التعرف على واقع الفقر في الصين.

*معرفة برامج والسياسات الاستخراجية في الصين.

*التعرف على مدى مساهمة السياسة الاستخراجية في الحد من الفقر في الصين.

1 .3. منهج الدراسة: تم استخدام المنهج الوصفي الذي يرتكز على الوصف العلمي الدقيق للظاهرة المدروسة وصفا كميا أو وصفا نوعيا، لاستقصاء الحلول والتفسيرات، استنادا إلى ما تفرزه البيانات والمعلومات من نتائج، والوصول إلى نتائج الدراسة.

2. الإطار النظري والمفاهيمي للفقر، السياسات الاستخراجية:

2 .1. مفهوم الفقر:

يمكن تعريف الفقر حسب المنهج البيولوجي على أنه عدم القدرة على إشباع الحاجات البيولوجية (المأكل، الملبس، المسكن)، كما يعرف الفقر بواسطة المدخل المالتوسي على أنه ندرة وسائل العيش، العوز، الحاجة(Snodgrass, D-R. 1980, P 80).

وحسب منهج الاحتياجات تم تعريف الفقر على أنه ليس فقط عدم وجود دخل، ولكن كحد أدنى الاستهلاك الفردي، والذي يشمل بما في ذلك الغذاء، والملبس، والصرف الصحي، والنقل والصحة والتعليم، ويعني كذلك تلبية الاحتياجات ذات الطابع الكيفي مثل وجود بيئة صحية وإنسانية مرضية، مع المشاركة الشعبية في صنع القرار (Discon and macarov, 1998, P30.).

2.2. السياسة الإستخراجية: ويقصد بها مجموعة الإجراءات التي تنتهجها الحكومة للحصول على الموارد المالية لتغطية النفقات العامة(فهمي خليفة الفهدوي، 2001،ص75) فهي وسيلة غايتها الحصول على الموارد من خلال التوسع في استغلال العنصر البشري مع فرض الضرائب والرفع منها تدرجيا، وتنمية القروض من السوق المالية وتوفير الشروط الضرورية لتحقيق أقصى فعالية ، ودول العالم على اختلاف أنظمتها السياسية وتباين توجهاتها تشترك جميعا في إصدار سياسة محققة لهذا الغرض الاستخراجي(المرجع نفسه، ص75.) وتهدف إلى تحقيق الأغراض التالية:

– استمرارية تدفق الموارد المالية لإدارة الشأن العام، حماية الاقتصاد الوطني، معالجة العجز في ميزان المدفوعات، توجيه الاقتصاد نحوي القطاعات المرغوب في تنميتها، ضمان حماية الصناعة والفلاحة.

إن الغرض من السياسة العامة الاستخراجية هو أن تضع تحت تصرف الدولة نقدا يعد عمادا للتبادل والائتمان، كما تضع تحت تصرف الحكومة ميزانية تجمع بين مواردها ونفقاتها(جاك دوندير ، ت: سموحي فوق العادة،1980، ص45) ، ولها أشكال كثيرة متعددة ومتنوعة ولعل أهمها ما يلي:

- **العمل للنفع العام:** وهو قيام المحكوم عليه بعمل يعود بالفائدة على المجتمع تكفيرا عن الخطأ المرتكب من طرفه ودون مقابل، وتختلف تسميته حسب البلدان التي تأخذ به فمثلا بريطانيا التسمية المعمول بها هي الخدمة للمنفعة العامة، أما في كندا وهولندا فتأخذ اسم "الأعمال المشتركة".

- **الضرائب:** وهي فريضة مالية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصورة نهائية مساهمة منه في التكاليف والأعباء العامة، دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة(محمد عباس محرزي، 2008، ص14).

-**المساهمات المالية:** ونقصد بها كل الإعانات والقروض والمنح والهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة، من أطراف داخلية أو خارجية وتساهم في تحسين ميزان المدفوعات.

2. 3. علاقة السياسات العامة "السياسة الاستخراجية" بالفقر:

لا تعتبر كل مشكلة سياسة عامة فقد تترك خيارات الحل إما إلى آلية السوق، أو بشكل غير رسمي إلى العائلات أو الشبكات الاجتماعية، غير أن مشكلة الفقر تعتبر من القضايا التي يجري النظر فيها من طرف صانع السياسات العامة، نظرا لتعقدها وتعدد الفاعلين فهي مشكلة متعددة الأبعاد، تتطلب قوة وقدرة، وخبرة واسعة، ومعلومات مفيدة ومفصلة وتشاور، وتشارك بين جميع المستويات لتوزيع الموارد علي الجميع، وبالأخص الطبقات الفقيرة ومن ثم فإن مخرجات السياسة العامة الموجهة لمكافحة الفقر تأثر على الفقراء وتتأثر بهم.

3. واقع الفقر في الصين:

3. 1. تعريف الفقر في الصين:

لتعريف الفقر في الصين استخدم صانع القرار مقياسا إحصائيا استخدمه البنك الدولي– مقداره دولار واحد يوميا– مقاسا بالقدرة الشرائية لتعرف على الفقر وعلى أعداده في أرجاء الصين، والفقير في الصين هو 'كل شخص يحصل على أقل من دولار في اليوم ، حيث قدر خط الفقر سنة 2008 في الصين ب 1067 يوان، وارتفع إلى 1274 يوان سنة 2010، ثم تم رفع الحد الأدنى للفقر سنة 2011 إلى 2300 يوان للشخص سنويا في 2011 أي مايعادل (6.33 دولار أمريكي) (data.albankaldawli, 2016) أي أن الفقير في الصين حسب صانع القرار هو كل شخص دخله يساوي أو يقل عن 0.57 دولار وهو أقل عتبة للفقر في العالم.

3 .2. لمحة تاريخية عن الفقر في الصين:

تعود قضية الفقر والفقراء في الصين إلى خمسة قرون أو ما يزيد، موسومة بتواريخ بارزة 1434*،1839*،1898*،1937*،1949* (مرجع نفسه، ص188) ، انتقلت فيه الصين من دولة غنية وشعب ثري إلى إلى دولة آسيا المريضة، وشعب فقير، انكمش الاقتصاد، وتدهورت حركة التصنيع، وتحطمت وسائل الإنتاج وتقلصت الموارد المالية، وقل الإنتاج والطعام غير كافي، وانتشر الفقر المدقع، والحرمان، والأمراض، والمجاعة، وزاد عدد الفقراء وتوسع ليشمل فئات وأعداد جديدة ومات الملايين من الجوع.

وبعد تأسيس الصين الجديدة عام 1949 تحت قيادة زعيمها الوطني ماو، كانت أجندت الحكم مرتبة بأولويات على رأس القائمة استعادة الاقتصاد وتنميته وإعادة تأهيله، بعد أن دمرته سنوات الحروب والصراعات التي كانت موجودة في المجتمع الصيني على مدار أكثر من

مائة عام، وأيضا الضغوطات السكانية وكان الفقر منتشرا على نطاق واسع جنبا إلى جنب مع الجوع واليأس.

كانت خيارات صانع القرار في موضوع محاربة الفقر، تندرج ضمن السياسة العامة الاقتصادية، حيث ركز في هذه المرحلة علي النقاط التالية وهي(المرجع السابق ، ص189):

- الاهتمام بالعام والخاص.
- الاستفادة من الأيادي العاملة ورأس المال.
- تبادل المساعدات بين المدن والقرى والتبادل داخليا وخارجيا.

ومع بداية الألفية دخل صانع القرار الصيني في مرحلة جديدة من العمل في تدعيم خيارته لمكافحة الفقر، حيث وظف الطاقات المالية المحصلة من السياسات الإستخراجية، والإمكانيات البشرية لرسم وتنفيذ سياسات عامة للمساعدة في تخفيض عدد الفقراء، ووضع الخطة الخماسية العاشرة والتي تزامن تطبقها مع انضمام الصين إلى لمنظمة العالمية لتجارة وانعقاد قمة الألفية لمكافحة الفقر، كانت خطة ضخمة ركزت على مجموعة من النقاط في مكافحة بند الفقر منها: زيادة نصيب الفرد من الناتج المحلي. زيادة حصة العمالة في قطاع الخدمات. زيادة الوظائف الجديدة.

3.3. السياسات العامة الاستخراجية ومكافحة الفقر في الصين:

إن السياسات العامة الاستخراجية الموجهة لمواجهة ظاهرة الفقر تظهر على شكل قرارات سلطوية، تعبر عن الخيارات التي انتهجها صانع القرار في مساعدة الفقراء، والحد من الفقر على نطاق واسع، وتحسين البنية التحتية، بالمناطق الفقيرة.

تقوم هذه السياسات على تعبئة الموارد المالية واستخراجها لبناء اقتصاد يحقق النمو، ويحسن مستويات الدخل والاستهلاك لجميع المواطنين، مما يساعد على القضاء على الفقر

3.3. 1. السياسات العامة الاستخراجية العمومية (الاستثمار العام):

حافظت الصين على نمو اقتصادي عالي السرعة من عام 1978 إلى غاية 2000، تزامن مع تعزيز الحد من الفقر على نطاق واسع، في حين اتسعت فجوة توزيع دخل السكان في المناطق الداخلية والريفية والمناطق النائية ومناطق الأقليات القومية، ومن أجل حل مشكلة الفقر في هذه المناطق وضع صانع القرار سياسات في المنافع العامة، أداتها الرئيسية الخطط الخماسية* لتنمية الاقتصاد الوطني في كل المجالات، ولكل ربوع الصين.

أ- الخطة الخماسية العاشرة 2005/2000:

لتحقيق التنمية والحد من الفقر، وضع صانع القرار خطة خماسية مدتها خمسة سنوات تبدأ من سنة 2001 حتى 2005، شملت باب خاص لمساعدة الفقراء وتخفيف الفقر في المناطق من خلال سياسة استخراجية استثمارية لمكافحة الفقر، والبطالة وتحقيق التوازن بين المدن والأرياف وبين الأغنياء والفقراء، اعتمدت على التوسع في حجم الإنفاق العام، لدعم العمالة وترقية الهيكل الصناعي، وتعزيز القدرة التنافسية ورفع المخصصات المالية للتنمية والبحوث، ، وإنشاء المشروعات العامة الضرورية التي لا يرغب المستثمرون في القطاع الخاص القيام بها(عائد أقل، مخاطرة كبيرة، وقت طويل، استثمار كبير)،

وتهدف هذه السياسات الإستخراجية الاستثمارية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف للحد من الفقر، في الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وهي(لوه تشونغ مين، 2014، ص74):

- مساعدة الفقراء على نطاق واسع من خلال إنشاء صناديق لمساعدة المرأة الريفية الفقيرة وتوسيع أطر مشاركتها المجتمعية، وتذليل العقبات أمامها، وكذا مساعدة الفلاحين عن طريق دعمهم ماديا وتدريب العمال لاكتسابهم مهارات .

– السيطرة على معدلات البطالة المسجلة بالحضر والريف، وذلك بزيادة نسبة العمالة ورفعها تدرجيا من خلال توسيع القاعدة الإنتاجية، وفرص الاستثمار وإصدار تشريعات تتعلق بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة.

– المحافظة على استقرار الأسعار، والحفاظ على التوازن بين الإيرادات والنفقات العامة، وتقدير احتياجات الاستثمار والعمالة، لتحسين أداء الاقتصاد وتطوير قدرته التنافسية بما يرفع المستوي المعيشي للفقراء وزيادة رفاهيتهم.

– زيادة معدل نصيب الفرد من الدخل لسكان المدن والبلدات ودخل الفلاحين الصافي في الأرياف، وزيادة المعاش التكميلي في السنوات القادمة في حدود 65 بالمائة.

– زيادة الخدمات الصحية في المدن والأرياف وتطوير الطاقة الاستيعابية لمنشآت الرعاية الصحية، وتوفير حياة ثقافية للشعب من خلال غرس المفاهيم الايجابية للقييم الكنفوشسية(ه فان براج، 1989، ص97) .

ب. الخطة الخماسية الحادية عشر 2011/2006:

جاءت هذه الخطة استمرارية للخطط السابقة وانعكاسا لمقررات الحزب الشيوعي وصانع القرار قصد تحقيق التوازن ما بين الاقتصادي والاجتماعي، وأن الدولة تتحمل المسؤولية عن تخفيض الفقر المدقع ومراقبة وتقييم الآثار الفعلية للحد منه، وسيتم التركيز على زيادة مخصصات الإنفاق البحث العلمي والضمان الاجتماعي، وتعزيز قوة الحكومة لتنسيق توزيع الدخل وعلى تحسين أحوال معيشة وزيادة الدخل العائلي لسكان المدن والأرياف في الصين والتنسيق بين أهداف القضاء على الفقر وتحقيق الرؤية الاستراتجية.

ج. الخطة الخماسية الحادية عشرة 2016/2011:

تعد الخطة الخماسية للفترة 2016/2011 تكملة للخطط السابقة، تم تغيرها وتطويرها نتيجة لعدد كبير من الظروف التي تتغير حولها ذلك أن أجندة صانع القرار تضمنت مسألة الحد من الفقر، ورفع المستوى المعيشي لفلاحين الصينيين، لتجنب الصدمات بين السكان والسلطات المحلية وبين الفلاحين حول ملكية الأراضي، بعد أن تم التركيز في الماضي على المناطق الساحلية والحضرية ، وشملت هذه الخطة سياسة الحد من الفقر والنهوض بالريف الصيني وإتاحة الفرص أمام الفقراء لتحكم في أحوالهم المعشية من إطعام وكساء وإسكان وتميزت هذه الخماسية بما يلي(لوه تشو نغ مين، مرجع سابق الذكر، ص80.):

وأهم ملامح هذه الخطة للحد من الفقر ومساعدة الفقراء على التخلص من الفقر في الريف كالأتي(المرجع نفسه، ص81.):

- إعفاء المزارعين من رسوم تعليم أبنائهم في الريف وكخطوة أولى سيتم إلغاء الرسوم على التعليم في بعض المناطق الشمالية، على أن يستكمل الباقي خلال مراحل زمنية محددة.
- تخصيص مبلغ 400 مليار يوان نحو 42 مليار دولار، كمساعدات تقدم للريف الصيني هذا العام فقط، وسيصرف هذا المبلغ على تقديم الخدمات للريف، وإنشاء مزيد من المدارس والمستشفيات، ومراكز البحوث الزراعية، وتشجيع إدخال التقنيات في الزراعة الصينية.
- تشجيع الشركات الأجنبية على الاستثمار في المناطق الريفية لقاء إعفاء جزئي أو كلي من الضرائب والرسوم.

3.3 .2. السياسة العامة الاستخراجية الخاصة (الاستثمار الخاص):

إن بناء اقتصاد حقيقي قائم على بنية تحتية صلبة، تخضع لدورة إنتاج كاملة تقوم في أغلب مراحلها على رأسمال المفكرين، والمال الذي يملكه القطاع الخاص، وهو الأمر الذي أدركه

صانع القرار السياسي، حيث أنه لم يعد له مشكلة مع القطاع الخاص ودوره في الحياة الاقتصادية، ذلك أن تعديل الدستور الذي حصل بتاريخ 8 مارس 2004 بات ينص على أن الدولة" تحمي وتشجع وتساند وتوجه القطاع الخاص(معتوق فردريك،2013، ص125)" ، فالقطاع الخاص يتواجد بقوة ضمن الاقتصاد الصيني وسيطرته تكاد تكون كاملة على كل القطاعات، حيث تسيطر الدولة الصينية بصورة رسمية على 30٪ فقط من رقعة الاقتصاد، بينما يتحكم القطاع الخاص ب 70٪ (منصور فالح إسماعيل الحيصة، 2009، ص71) ، ولكن مع التقدم التكنولوجي وتعقد النظام الاقتصادي الصيني، والتحول المعرفي المستمر شهد هذا القطاع تراجع في قدرته على الحد من الفقر نتيجة العوامل التالية:

*انخفاض خدمات دعم الأعمال التجارية والحصول على القروض، وخاصة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

* نقص فرص التدريب للأشخاص الذين يبحثون لبدء مشاريعهم.

هذا ما جعل صانع القرار يعمل على تحسين ظروف العمل وتحسين الدخول، وتسهل العمل للفقراء لمباشرة أعمالهم التجارية الخاصة، وضمان استدامة النمو الاقتصادي،ورفع القيود التي من شأنها الحد من التنافس المطلوب في السوق، وتوفير فرص اختيار أفضل أمام للفقراء الاختيار احتياجاتهم والقيام بالمشروعات الخاص والاكتفاء بدور إشرافي محدود، وإجازة الممارسات التي كانت ممنوعة في السابق، وعدم تجريم ممارسات كانت ممنوعة سابقا أو إعطائها التراخيص لمزاولة مهامها بشكل قانوني، ومن أجل هذا قامت الحكومة الصينية وغيرها من الشركاء بالتعاون مع المملكة المتحدة للتنمية الدولية **DFID**، لتطوير القطاع الخاص كوسيلة للحد من الفقر وذلك من خلال(DFID,2007.p3):

أ-مشروع تفعيل القطاع الخاص:

لتعزيز دور القطاع الخاص واكتسابه ميزة تنافسية في الحياة الاقتصادية، بحيث يحقق النمو ويحسن الخدمات المقدمة لفئات المجتمع وبالأخص الفقيرة منه، وضع صانع القرار ضمن خططه الخماسية الثلاثة الأخيرة إجراءات من شأنها تفعيل دور هذا القطاع من خلال تبني مجموعة من الإجراءات العملية تمثلت في:

- تحسين بيئة الاستثمار للقطاع الخاص من خلال توسيع مجال حركيته بشكل أكبر ليقوم بالدور الأساسي في عملية الإنتاج والتوظيف والإدارة وتوليد الدخل، حتى تنمو استثمارات القطاع الخاص بمعدلات تفوق نظيرتها في القطاع العام.
- تحسين قدرات وكفأة القطاع الخاص وتشجيعه ليمارس دورا أكبر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- تحسين قطاع التجارة والخدمات للقطاع الخاص بإصدار التشريعات اللازمة، لخلق بيئة أعمال أفضل للقطاع الخاص والمبادرات الفردية.

ب- مشروع الشراكة بين القطاع الخاص والحكومة الصينية:

تأسس هذا المشروع عام **2001** بمشاركة كل من خبراء محليين ودوليين لتطوير الخدمات والتوصيات، المتعلقة بالسياسات الاقتصادية، ولدعم تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المملوكة للقطاع الخاص في المناطق الداخلية ، بالتركيز على مقاطعة ستشوان.

ج-مشروع التعاون بين الحكومة والسوق(فرانسواز لو موان ، مرجع سابق الذكر، ص54):

هو مشروع قائم علي فكرة تنازل الدولة عن موقعها للسوق تدرجيا في مجال تدوير الاقتصاد، وجعل آلية السوق تقوم بدور أساسي في توزيع الموارد المالية أثناء تطوير الاقتصاد، وتحويل دور الدولة من متدخل مباشر في السوق إلى موجه وضابط.

3.3.3 . السياسة العامة الإستخراجية الضريبية:

ينتشر الفقراء في الصين في مناطق مختلفة ويعيش**80%** في السكان في المناطق الريفية و**70%** من القوة العاملة، يعيشون كفلاحين ومزارعين يخضعون إلى الضرائب، ولا يحضوا بالدعم بالإضافة إلى ذلك لم يكن للمزارعين ضمان للدخل، أو مزايا وكما كان الحال مع الفلاحين في الصين منذ الأزل كان كل ما يرجونه أن تدعهم الدولة، وشأنهم بدلا من فرض ضرائب عليهم(جيفري د ساكس، مرجع سابق الذكر، ص179.)، مما زاد من حدة الفقر وخاصة الفقر المدقع عكس المناطق الجنوبية والساحلية الشرقية التي كانت متقدمة، وتشغل **20%** من العمال وحوالي نفس النسبة من عدد السكان، هذا الوضع زاد من حدة المشاكل التي يعاني منه الاقتصاد الصيني وهي مشكلة التمايز في النمو بين المناطق الصينية، وازدياد عدد العاطلين عن العمل، وعدد الفقراء عرف ارتفاعا كبيرا الأمر الذي أدى إلى بروز بؤر التوتر الاجتماعي الذي هدد استقرار المجتمع وعملية التنمية في الصين.

ولمواكبة هذا التحول تبني صانع القرار في أجندته السياسية مشكلة الضرائب على الفلاحين والمزارعين، تضمنت الخطة الخماسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بند إعادة توزيع الأعباء الضريبية وتتوجيها باتجاه سياسة الحد من الفقر، وذلك بإصدار قرار بإلغاء قانون الضريبة الزراعية الذي كان مفروضاً على حيازة الأراضي والإنتاج الزراعي في الصين، وإلغاء الضرائب على المزارعين، هذا الإجراء خفف نحو 50 %من الأعباء المحلية التي يتحملها الريف الصيني، إضافة إلى أنه سيساعد في رفع مستوى الدخل لدى الفلاحين ويحد من الفقر، ويحقق الضمان للملبس والمأكل حتى لسكان الريف الأشد فقر وهذا القرار هدف صانع القرار من وراءه تحقيق نقلة نوعية في حياة الأفراد، وفي جانب التنمية من خلال تخفيض الضرائب. (معتوق فردريك، مرجع سابق الذكر، ص148.):

وفي نفس الوقت تبني صانع القرار قرار إضافيا من أجل إعفاء المزارعين من رسوم مياه الري والشرب التي كانت تشكل عبئ مالي ثقيل كانت تفرضها عليهم رسوم المياه، وأحد التحديات أمام الحد من الفقر والفقراء في الوسط الريفي، ولتحقيق العدالة الاجتماعية وتوفير المساواة أكثر فرض صانع القرار ضرائب على بعض السلع المبالغ في استهلاكها كالتدخين، والخمور والكماليات، كما فرض ضرائب تصاعدية على الأملاك العقارية كبيرة المساحة، وعلى الشركات التي تسبب التلوث والسلع المستوردة.

4. دور السياسة العامة الإستخراجية الصينية في خفض معدلات الفقر خلال الفترة 2000-2017:

وبعد تقييم هذه السياسة وُجد أن الصين سجلت تحسنا في السياسات التالية:

4. 1. دور السياسات العامة الإستخراجية الاستثمارية الصينية في القضاء على الفقر:

إن سياسة الاستثمار العام في الصين كان لها التأثير البالغ على المستوى الكلي الاقتصاد، وبدور أثر على الفقر، حيث تمكن هذه السياسة من تحسين أحوال الفقراء، وفي الصين أدت الخطط الخماسية دورا أساسيا في رفع مستوي معيشة السكان، وتعزيز التقدم الاجتماعي، والمؤشرات التالية توضح ذلك:

أ. معدلات النمو الاقتصادي في الصين:

قدرت نسبة النمو في الصين عام 2009 بـ9.2% ثم ارتفع 10.3% سنة 2010 ووصل في الفترة مابين عام 2013 وعام 2015 إلي حدود 8.4% (معطيات البنك الدولي، 2016) ، ومع ارتفاع نسبة النمو ارتفع معه نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية من 89.52 دولار في عام 1960 إلى 8826.99 دولار في عام 2017 (معطيات البنك الدولي،2017) والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (1): تطور معدل النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 2000-2016

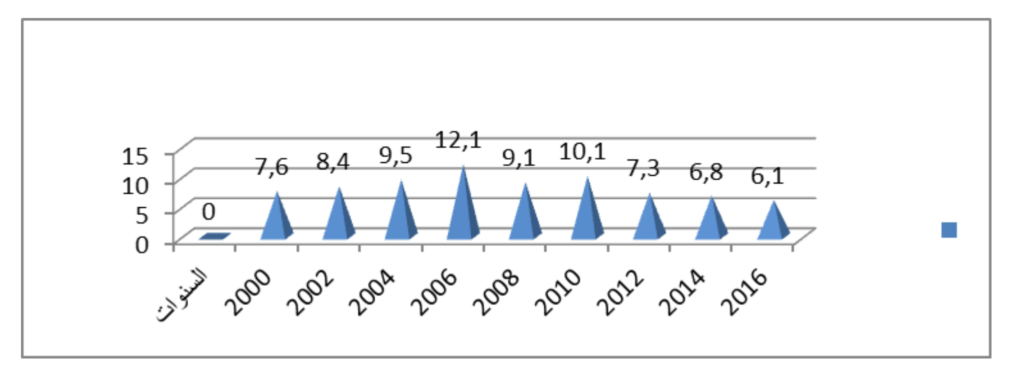
السنوات	2000	2002	2004	2006	2008	2010	2012	2014	2016
معدل النمو %	8.5	9.1	10.1	12.7	9.7	10.6	7.9	7.3	6.7

Source: world development indicators /www.world bank.org

ب. متوسط نصيب الفرد الصيني خلال الفترة 2000-2016:

عرف نصيب الفرد الصيني السنوي من الناتج المحلي الإجمالي ارتفاعا كبيرا خلال الفترة 2000-2016، والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (1): نصيب الفرد الصيني السنوي من الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة (2000-2016)



Source:world bank, http://databank.worldbank.org/data/indicator/2018/05/03.

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا أن قيمة نصيب الفرد السنوي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي في تزايد مستمر خلال الفترة 2000-2016، كنتيجة طبيعية فإن ارتفاع حجم الناتج المحلي الإجمالي سينعكس ايجابيا على نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا ما حصل في الصين.

ج. معدلات التشغيل والبطالة في الصين:

قدرت معدلات البطالة في الصين ب 3.1 % سنة 2000 ، ثم شهدت ارتفاع طفيف ابتداء من سنة 2003، وابتداء من سنة 2004 إلى غاية 2014. نجد ان معدل البطالة في الصين استقر عند معدل 4.1 %، فالبطالة تعد من بين الأوليات التي تحضى باهتمام بالغ من طرف الحكومة الصينية، فهي تهدف إلى الحفاظ على معدل البطالة بأقل من 4.5% **(world bank,2014)**. والجدول التالي يوضح ذلك.

الجدول (2): تطور معدلات البطالة في الصين خلال الفترة 2006-2017

السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2015	2016	2017
معدل البطالة	4.1	4	4.2	4.3	4.1	4.1	4.1	4.1	4.1	4	3.9

Source: http://ar.knoema.com/atlas.2018

د. الصحة في الصين:

شهدت الصحة في الصين تطورا خلال الفترة 2016/2000، حيث ارتفع قدرة الخدمات الطبية والصحية القاعدية وتم إنشاء مستشفين عامين في كل محافظة، الأول تقليدي والثاني عصري متطور، وتجاوزت نسبة المهيآت الطبية التي تغطي كامل التراب 80%، وبلغ عدد أطباء الطب العام طبيبين لكل 20000 نسمة، حيث بلغ مجموع النفقات الصحية للفرد بالدولار الأمريكي الدولي سنة 2014 مبلغ 731 دولار للفرد ، كما ارتفعت النفقات الصحية كنسبة مئوية من الناتج القومي الإجمالي لسنة 2014 بـ 5.5% من الناتج المحلي الإجمالي، هذه التغطية الصحية خفضت من معدل وفيات الأطفال الأقل من خمس سنوات،

كما بلغ احتمال الوفاة بين سن 15 عاماً وسن 60 عاماً سنة 2016 بـ72، وارتفع العمر المتوقع للفرد إلى 78 سنة 2016 (The World Health Organization (WHO).2017).

هـ. السكن في الصين:

عرف قضية السكن في الصين تحسناً ملحوظاً، في ظروف السكن وبيئة الإسكان في المناطق الحضرية والريفية على حد سواء . وقد حازت اثنتا عشرة مدينة صينية جائزة من الأمم المتحدة، وقد عمل صانع القرار بنظام المساكن ذات الإيجار المنخفض، لتلبية احتياجات الأسر المعيشية الحضرية ذات الدخل المنخفض باستخدام المال العام، ومن حق أي أسرة مستحقة أن تحصل علي مسكن بإيجار منخفض توفره الحكومة أومن حقها أن تتلقى إعانة منها تساعدها في العثور على مسكنها الخاص، وقد ساهم هذا النظام في إسكان 950000 أسرة من الأسر ذات الدخل المنخفض، كما عمل صانع القرار علي توفير مساكن بتكلفة منخفضة الأسر ذات الدخل المنخفض والمتوسط وشجع على شرائها وبموجب هذا الخيار حصل 18 مليون شخص علي سكن في عام 2014 وبالإضافة إلى ذلك، أقامت الصين نظاماً للصناديق الاحتياطية العامة للإسكان، تمكّن من خلاله 28 مليون شخص من تحسين ظروف سكنهم، و من جهة أخرى قامت الصين بالسماح للشركات غير العقارية والقرى ببناء منازل على الأراضي التي تعود لملكية تلك الأطراف، لتعزيز المعروض من المنازل السكنية. (ttps://aawsat.com/home/article/1159806)

و. المستوى المعيشي في الصين:

شهد المستوى المعيشي في الصين تحسنا، حيث ارتفع هذا المؤشر من سنة لأخرى، فهو يزداد بزيادة الدخل، إذ حققت معيشة السكان الصينين حياة رغيدة بشكل عام، بعدما كانت في الستينات والسبعينات تعاني من عدم الاكتفاء الكامل، غير أنه من عام 1978 إلي عام

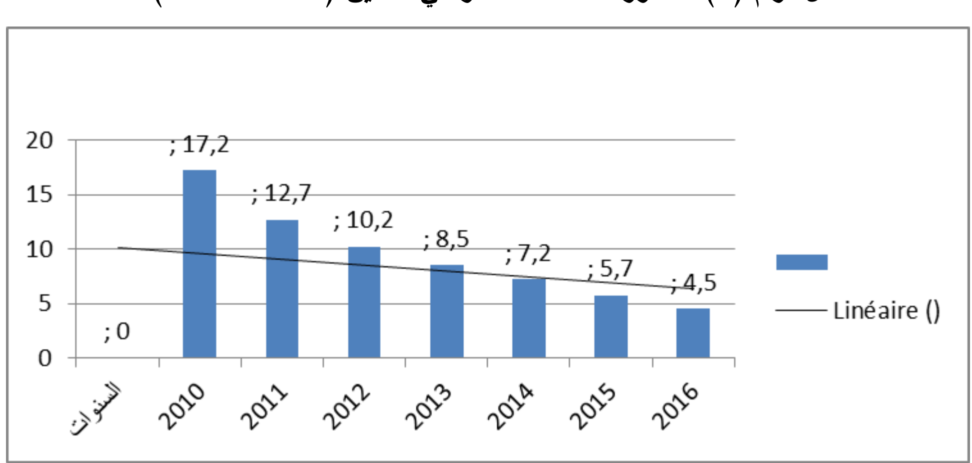
2017 ازداد معدل الدخل القابل لتصرف لكل فرد أكثر من تسعة أضعاف، فقد انخفضت نسبة من يعانون من نقص التغذية بين السكان في الصين من 22.9% في الفترة 1990–1992 إلى 11.4% في الفترة 2011–2013؛ Food And Agriculture Organization,) (2014، كما تحسنت حالة الأمن الغذائي بسرعة في الصين في العقدين الأخيرين؛ عموما إن تحقيق خفض نسبة السكان الذين يعانون من نقص التغذية إلى النصف خلال 20 سنة، من 1992 إلى 2012، هو في الأساس راجع لنجاعة السياسة الاستخراجية في الصين والتي ركزت على زيادة النمو الاقتصادي القوي الذي أدى إلى زيادة نصيب الفرد من الدخل ؛ (S. .(Mahendra Dev, Funing Zhong.2014. p p.641-654,

4 .2. دور السياسة العامة الاستخراجية الخاصة الصينية في القضاء على الفقر:

إن السياسة العامة المتبعة في التنمية في الصين كانت قائمة علي الانسحاب التدريجي بين الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، والإطار التشريعي في الصين أعطي حيوية للقطاع الخاص فقد بلغ عدد المؤسسات الخاصة 60 % من إجمال المؤسسات الصينية، وشكلت قيمة إنتاج المؤسسات الخاصة أكثر من نصف إجمالي الناتج المحلي الصيني في عام2000، ويتحكم القطاع الخاص بصورة رسمية علي 70% من رقعة الاقتصاد، بينما يتحكم القطاع العام علي 30% (فردريك معتوق، 2012، ص185) ، كما تضاعفت القروض الممنوحة للقطاع الخاص، حيث شهدت استثمارات الأصول الثابتة في القطاع الخاص زيادة بنسبة 6% عام 2017، مقارنة بزيادة 3.2% عام 2016 (ttps://aawsat.com/home/article/1159806)، وبلغ عمال القطاع الخاص سنة 2014 ثلثي مجموع العمالة الحضرية وثلث العمالة الرسمية، والتوسع الأكبر كان للقطاع غير الرسمي (wang, Dewen(2007, p13) ، هذا ما جعل وسائل الإنتاج والمعيشة في الأرياف تشهد تغيرات كبيرة، فتحول الفلاحون من منتجين صغار للاكتفاء الذاتي، إلى منتجين

ومديري البضائع تدريجيا، هذا ما انعكس على مستوى معيشة الفلاحين باستمرار، هذا ما جعل عدد الفقراء ينخفض من 250 مليون نسمة عام 1978 إلى 125 مليون نسمة في 1985 مقاسا بخط الفقر(0.67دولار يوميا) (Thang sheng jun.2007.p40) ، بمعدل انخفاض قدر بـ 17.86 مليون نسمة في المتوسط خلال كل سنة في هذه الفترة. ووصل عدد السكان الفقراء في الصين 82 مليون نسمة عام 2012 ثم انخفض إلى 40 مليون نسمة في عام 2016. والشكل التالي يوضح ذلك.

الشكل رقم (2) : تطورات معدلات الفقر في الصين (2010-2016)



Source data.albankaldawli.org/indicators/2018/05/02.

ومن هنا نجد أن الحكومة الصينية نجحت في إخراج 700 مليون شخص من تحت خط الفقر خلال الـ 30 عاما الماضية، ومن المقرر أن يخرج 40 مليون شخص بحلول عام 2020، أى ما يعادل خروج 20 مواطن كل دقيقة من تحت خط الفقر (www.youm7.com/story/2017).

5. الخاتمة:

عملت الحكومة الصينية على تحقيق الرفاه للشعب الصيني وتحديث الدولة، بما يتناسب مع خصائصهما ومميزاتهما، وذلك بالاعتماد على العديد من السياسات ومن بينها السياسة العامة الاستخراجية، وقد توصلت الدراسة إلى العديد من النتائج أهمها:

– تبيّن الدراسة أن هناك بعض المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية التي يمكن الاعتماد عليها واستخدامها للحكم على الفقر.

– إن سياسة الاستثمار العام في الصين كان لها التأثير البالغ على المستوى الكلي الاقتصاد، وبدور أثر على الفقر، ويظهر ذلك من خلال ارتفاع معدل النمو الاقتصادي في الصين خلال الفترة 2000–2016 والذي انعكس بدوره على زيادة متوسط نصيب الفرد في الصين.

– إن السياسة العامة المتبعة في التنمية في الصين كانت قائمة علي الانسحاب التدريجي بين الإنتاج المباشر للمواد والخدمات، هذا ماساهم في خلق فرص عمل جديدة وزيادة الإنتاج والذي بدوره انعكس على معدلات الفقر بالإيجاب.

–عموما نجد أن معدل الفقر في الصين انخفض نتيجة مواصلة الصين في سياسات الإصلاحات التي أفرزت نتائج ايجابيه على الاقتصاد الصيني عموما وعلى الفرد الفقير في الصين خصوصا.

– 7. المراجع:

[1] -Snodgrass, D-R. (1980) , Inequality and economic devloppement in Malysia, Oxford, university press, London, , P 80.

2- Discon and macarov, poverty :A persistent global reality Routledge, London, 1998, P30.

3- بدر صالح عبيدة محمد، **"النموذج القياسي للفقر في الجمهورية اليمنية"**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد السابع عشر، القاهرة، 1996، ص 53.

4 -Sarah Marniesse(1999), Note sur les différentes approches de la pauvreté: division de la macro économie et des études, Département des politiques et études, L Agence Française de développement, France, P1.

5- فهمي خليفة الفهدوي ، السياسات العامة –منضور كلي في البنية والتحليل، (الميسرة للنشر والتوزيع والطباعة، مصر، 2001)، ص 75.

8- جاك دوندير، الدولة ، ت: سموحي فوق العادة ، (الفكر الجامعي للنشر والتوزيع والطباعة، بيروت لبنان، 1980) ، ط1، ص 43.

9- محمد عباس محرزي، إقتصاديات الجباية والضرائب، (دار هومة، الجزائر، 2008)، ص14.

11- جيفري د ساكس، نهاية الفقر، ترجم أحمد أمين الجمل، (الجمعية المصرية لنشر المعرفة والثقافة العالمية، ط1، 2008، القاهرة)، ص9

12- عبد الرحمان بن سانية، الانطلاق الاقتصادي بالدول النامية في ظل التجربة الصينية، رسالة دكتوراه، جامعة تلمسان، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، 2012 – 2013 ، ص.157

14- فرانسواز لو موان، الاقتصاد الصيني، ت: صباح ممدوح كعدان، (منشورات الهيئة السورية للكتاب، وزارة الثقافة، دمشق، 2010)، ص.40

15- لوه تشونغ مين، ولد للاصلاح: مقومات التجربة الصينية، ت: حسانين فهمى حسين ،(دار النشر للجامعات، ط1، القاهرة، 2014)، ص 7.

16- ه فان براج، حكمة الصين، ت: موفق المشنوق، ط1،(الاهالي للطباعة والنشر والتوزيع، سورية ،1998)، ص.97

18- روبرت غيفور، طريق الصين رحلة فى مستقبل قوة صاعدة، ت: محمد محمود التوبة، (مؤسسة محمد بن راشد أل مكتوم، ، المملكة العربية السعودية،ط2، 2011) ، ص.96
21- معتوق فردريك، المارد الأسيوي:مقاربة سوسيو-معرفية لتجارب معاصرة(اليابان- كوريا –سنغافورة- الصين)، (منتدي المعارف،ط1، بيروت، 2013)، ص.125
22- منصور فالح إسماعيل الحيصة، الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عضمي (2008/1990)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة، قسم العلوم السياسية، 2009، ص.72
23-DFID department for International development Reducing poverty through private sector, development china's experience (1999-2007), 2007, P3.
27- معطيات البنك الدولي،www.world bank.org.2017
28 -world development indicators 2017/ www.world bank.org
29- معطيات البنك الدولي، www.world bank.org.2016
30- منصور فالح إسماعيل الحيصة، الفرص والتحديات للنمو الصيني كقوة عضمي (2008/1999)، رسالة ماجستير، جامعة مؤتة عمادة الدرسات العليا، 2009، ص 68.
31- The World Health Organization (WHO). 2017 . http://www.who.int/ar
33- S. Mahendra Dev, Funing Zhong, "Trade and stock management to achieve national foods security in India and China?", China Agricultural Economic Review, Issue 4, Vol 7, China, p p.641-654
wang, Dewen(2007), Migration and poverty alleviation in China, IOM, Geneva, P13.
34- Thang sheng jun, Thinking of the poverty problem of Chinese , Countryside in New period, journal of yunnan finance, economic university, vol21, N 4, 2007, P40.
35-https://www.youm7.com/story/2017/10/18.